

ما هو الإدماج الاقتصادي؟



يعني الإدماج الاقتصادي أن بإمكان الجميع وبدون تمييز الاستفادة والانخراط والمشاركة في التنمية الاقتصادية في مجتمعاتهم. وتهدف إلى ضمان حصول الجميع على دخل كاف يضمن مستوى معيشي مقبول من خلال التوظيف والحماية الاجتماعية. وتعمل على زيادة دخل الفرد وعائلته وعلى تقوية المشاركة الاجتماعية والحالة النفسية. تعود فائدة الإدماج الاقتصادي على كل من الفرد والعائلة والمجتمع. يُعتبر الإدماج الاقتصادي ضمن أهم أولويات غالبية الضحايا وذوي الإعاقة.

المقومات الرئيسية للإدماج الاقتصادي هي:

- ◀ **الأعمال الحرة:** أن يعمل الشخص لنفسه بدلا من العمل صالح صاحب العمل هو الخيار الأكثر انتشارا في البلدان ذات الدخل القليل لكنه ليس الخيار الأفضل للجميع.
- ◀ **التوظيف المأجور:** حيث يؤدي الفرد مهام عمل مأجور بموجب عقد. يتطلب التوظيف تنمية مهارات تشمل المهارات الفنية والاحترافية ومهارات إدارة الأعمال ومهارات الحياة الأساسية (مثل وضع الأهداف وإدارة الوقت والتواصل، الخ). وتعتبر الخدمات المالية (كالاذخار والقروض والتأمين وتحويل النقود) مهمة أيضا في الأعمال الحرة.
- ◀ **الحماية الاجتماعية:** هي جزء من الضمان الاجتماعي والدعم الاجتماعي وهي عبارة عن إجراءات توفر شبكة الحماية للأفراد المهدين بحيث تضمن الحد الأدنى للمستوى المعيشي والذي يشمل الغذاء والملبس والسكن والماء والصرف الصحي.

حقائق سريعة

- ★ أظهر المسح الذي اجري على 1645 ناجيا في 26 بلدا ان الإدماج الاقتصادي هو القطاع الذي أشار غالبيتهم بأنه يتدهور لديهم بمرور السنين. وأشار 74% بأن دخلهم المنزلي لا يكفيهم.
- ★ أقل من 20% من ذوي الإعاقة يعملون. وان اقصائهم عن العمل يحرم المجتمعات مما مجموعه 1.94 تريليون دولار امريكي سنويا (مقدار الخسارة السنوية في اجمالي الناتج المحلي بسبب الإعاقة).
- ★ يعيش 82% من ذوي الإعاقة على أقل من 1 دولار لليوم الواحد.
- ★ يعيش 80% من ذوي الإعاقة في مناطق ريفية معزولة.
- ★ النساء ذات الإعاقة لديهم نسبة احتمال اقل بمقدار 50% من الرجال في مجال التوظيف.

من هم أصحاب المصلحة الرئيسيين؟



الإطار القانوني والسياسي



منظمات الناجين وذوي الإعاقة | **مزودي الخدمة:** مراكز التدريب المهني، مراكز تطوير الاعمال، مزودي التمويل الصغير، الخدمات الاجتماعية، مراكز التوظيف، غرف التجارة، الاتحادات التجارية، الجامعات الريادية، أصحاب العمل الحكومي والقطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى العاملة في مجال الاستزراق والريادة. | **الوزارات:** العمل، الزراعة، الشؤون الاجتماعية، المالية بالإضافة الى الجهات الأخرى ذات الصلة المسؤولة عن التمويل الصغير، التخطيط للتنمية، دائرة مكافحة الفقر. | **المنظمات الدولية:** منظمة العمل الدولية.

اتفاقية ذخائر العقودية: المادة 5، الفقرات 1 و 2 والمادة 7،
فقرة 28# - **خطة عمل فينتيان:** | الإجراءات 25# و 28#
خطة عمل كارتاجينا: البند الرابع، الفقرة الـ 12 والاعراض 31#
اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة: المواد 24 و 27
أهداف الألفية للتنمية: الهدف 1#
اتفاقية منظمة العمل الدولية: المادة 159 المتعلقة بالتوظيف وإعادة التأهيل المهني

ماهي التحديات الشائعة في البلدان قليلة الدخل؟



- ◀ غالبا ما تركز برامج التوظيف على المناطق الحضرية أو شبه الحضرية بدلا من المناطق الريفية حيث يعيش فيها غالبية الضحايا وذوي الإعاقة.
- ◀ قد تركز البرامج على تسهيل الوصول لخدمة معينة (كمراكز التدريب) بدلا من الالتفات بنظرة أشمل إلى جميع الخدمات التي يحتاجها الناس لأجل تنمية النشاط الاقتصادي بنجاح (التمويل الصغير، دعم تنمية إدارة الأعمال، التواصل مع السوق، الخ).
- ◀ ليس السوق هو من يوجه التدريب المهني باستمرار.
- ◀ هنالك معلومات قليلة بخصوص كيفية تحويل بيئة العمل كي تتناسب مع ذوي الإعاقة في حين يكفي تبني الابداع وجمع الأفكار من ذوي الإعاقة الآخرين في المجتمع في حال غياب الدعم المهني في ذلك الموقع.
- ◀ يظل الاجحاف هو سيد الموقف لدى العوائل وارباب العمل ومزودي الخدمات فيما يتعلق بالمهارات والقدرة التنافسية للضحايا وذوي الإعاقة التدريب طويل الأمد ضروري للتغيير المعرفي ولتغيير التوجهات والممارسات بيد أن هذا التدريب يبدو مقفودا.
- ◀ قد تتغاضى مشاريع الإدماج الاقتصادي عن إمكانات العمل بالأجر.
- ◀ آليات الحماية الاجتماعية الحكومية هي بالمستويات الدنيا في البلدان قليلة الدخل.
- ◀ غالبا ما تخلوا برامج الإدماج الاقتصادي من التحليل الجنساني وهذا ما قد يؤدي إلى تعزيز التمييز ضد النساء.
- ◀ غالبا ما يتم تجاهل عوائل الذين قضوا بالالغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات

مشاريع ناجحة حول التعليم الشامل



في الفلبين: يوجد 650 عضوا من ذوي الإعاقة في الاتحاد الوطني للجمعيات التعاونية. وهم ينتجون بالدرجة الأساس الكراسي والمنضدات المستخدمة في وزارة التربية. وشعارهم في العمل هو "لا نريدك أن تشتري منتجاتنا شفقة بنا لكن اشتريناها إن الأفضل لك".

في نيكاراغوا، تواصل معهد بروموجر للتمويل الصغير مع منظمات الإعاقة المحلية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية لأجل تضمين النساء ذوات الإعاقة في المصارف المشتركة كما قام بتزويد الخدمات للمصرف المشترك الذي تم تنظيمه من قبل 30 من النساء ذوات الإعاقة. كما حضر المشاركون جلسة عن الصحة التناسلية وكيفية التصدي للعنف الاسري.

في أثيوبيا: قام المركز الأثيوبي للإعاقة والتنمية وبدعم من منظمة العمل الدولية بتدريب المعاقين على إدارة الأعمال والعمل في القطاع الخاص ومنظمات القطاع الخاص. كما قام بالعمل مع معهد القروض والادخار (أحد مزودي التمويل الصغير) في المناطق الريفية. ويقوم هذا المعهد بإدراج ذوي الإعاقة ضمن أنشطته نتيجة للأبحاث وحملات التأييد والتدريب التي قام بها المركز الأثيوبي للإعاقة والتنمية إلى جانب اتحاد المحاربين القدامى المعاقين في تيغراي. في عام 2010، كان هنالك 900 معاقا (وهذا يمثل 5% من زبائن معهد القروض والادخار) وان للمعهد نظام رقابي لأجل متابعة وقياس التحسن في هذا المجال.



كيفية قياس تقدم سير العمل

تظهر البيانات وجود بعض المجالات التي بإمكان الدول إحراز تغيير فيها. ولا شك أن تسهيل الوصول للخدمات إلى جانب الارتقاء بالتشريعات والسياسات سيؤديان إلى خلق تأثير إيجابي على نمط الحياة.

< نوعية الحياة:

* زيادة دخل الأسرة. *زيادة أرباح الرواد من ذوي الإعاقة. *تحسن المهارات الفنية والتجارية *عدد اللذين ظلوا في الوظائف بعد مرور سنة. *عدد الأنشطة التجارية النشطة بعد مرور سنة على بدئها. *قدرات أفضل للحصول على وجبات مغذية للجسم طوال العام. * تسجيل زيادة في الثقة بالنفس والمشاركة الاجتماعية. *قدرة أفضل على إدارة الدخل الأسري. *زيادة تغطية الضحايا وذوي الإعاقة في برامج الحماية الاجتماعية.

< الوصول للخدمات

* عدد الخدمات التي تم فيها تضمين ذوي الإعاقة. *عدد الضحايا اللذين أكملوا التدريب المهني أو اللذين تلقوا القروض أو المنح. *عدد الضحايا اللذين تم توظيفهم. *عدد جلسات التوعية والتدريب على الإعاقة والإدماج لمزودي الخدمات العامة.

< التشريعات والسياسات

* تم الغاء التمييز القائم على أساس الإعاقة الموجود في قانون العمل. *قانون التوظيف الوطني منسجم مع الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة. *تتضمن سياسات محاربة الفقر إجراءات محددة للضحايا وذوي الإعاقة. *تم تخصيص الموارد محليا لتعزيز الإدماج الاقتصادي. *يشارك الضحايا وذوي الإعاقة على نحو فعال في صنع القرارات ووضع السياسات على صعيد المجتمع.

لتحسين نوعية الحياة:

- < دعم الضحايا وذوي الإعاقة لوضع خطة عمل مجددة بخصوص التوظيف.
- < ينبغي أن تضمن هذه البرامج أن الخدمات المالية وورش عمل التدريب هي قريبة قدر الإمكان من المجتمعات والأفراد المستهدفين.
- < ينبغي ألا ينتهي برنامج الدعم حال بدء الفرد بالعمل أو حال توظيفه بل يجب متابعته لفترة 6 أشهر على الأقل.
- < تكون البرامج ناجحة إذا تم اخذ العائلة بنظر الاعتبار بدلا من التركيز على الفرد فيما يخص تخطيط وإدارة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى التدريب على الإدارة المالية وعملية الحصول على رأس المال.
- < ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء اللاتي هن في عمر العمل عند مواجهتهن عقبات أكبر تحول دون الإدماج الاقتصادي بسبب دورهن الرئيسي في تحسين الحالة المعيشية لعوائلهن.

لتحسين الوصول إلى الخدمات:

- < العمل مع الخدمات العامة مثل مؤسسات التمويل الصغير ومراكز التدريب المهني لأجل دعمهم في معرفة العقبات التي يواجهونها بغية إتاحة هذه الخدمات لهم وبغية إدماج ذوي الإعاقة.
- < توجيه هذه الخدمات لمدة زمنية معينة لضمان تحسين ممارساتها وسياساتها في مجالات معرفة الحقوق والتوجهات والممارسات غير التمييزية من جانب العاملين في المنظمات ولتحسين تيسير الخدمات من خلال تحسين نوعية الأبنية والاتصالات والإجراءات التسهيلية وجعل الكلف ضمن الحدود المعقولة.
- < الاشتراك مع أرباب العمل في تحليل إجراءات التوظيف لديهم والتعديلات الممكنة إجراءها على بيئة العمل لزيادة الوصول وتدريب الكادر لأجل شمول ذوي الإعاقة.

لتحسين التشريعات والسياسات:

- < السياسات والتشريعات المتعلقة بالتوظيف والقضاء على الفقر يجب ان تكون منسجمة مع الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة. ويجب ان تكون مدعومة بخطة وتخصيصات مالية لغرض تنفيذها على المستوى المحلي.
- < توظيف ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.
- < ضمان إمكانية مشاركة ذوي الإعاقة في وضع السياسات والخطط الاقتصادية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية.
- < وضع سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والمواظبة عليها بالإضافة إلى تلك البرامج التي تساعد ذوي الإعاقة في الحصول على العمل.

من الأمثلة على المشاريع: الإدماج الاقتصادي لذوي الإعاقة في لاوس



ماهية المشكلة: زيادة دخل العائلة هو الشغل الشاغل لغالبية ذوي الإعاقة ومن ضمنهم الناجون في لاوس لكن مع ذلك هنالك عقبات كثيرة تحول دون وصولهم للعمل المأجور أو الاعمال الحرة.

الأهداف الرئيسية: 1. زيادة وصول ذوي الإعاقة للعمل المأجور 2. دعم ذوي الإعاقة لأجل البدء في أو التوسع في الأنشطة المدرة للدخل من خلال وصولهم للقروض والتدريب على المهارات الفنية وفي مجال إدارة الاعمال ومن خلال دعم تنمية إدارة الاعمال.

الأنشطة: أ) العمل المأجور: تأسيس مركز توجيه الوظائف وتنمية قدرات اتحاد المعاقين في لاوس لأجل دعم ذوي الإعاقة المتقدمين للوظائف. حملات التوعية والشراكة مع ارباب العمل والدعم الشخصي لذوي الإعاقة كي يتمكنوا من التقديم للعمل المأجور والدخول والاستمرار فيه. ب) الأعمال الحرة: دعم يتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة كي يطوروا الخطط التجارية وكي يحصلوا على التدريب على المهارات التجارية وكي يحصلوا على رأس المال (بالاعتماد على المنح والتمويل الصغير) ويكون أيضا من خلال بناء قدرات الكادر العامل في اتحاد المعاقين في لاوس والعاملين في دوائر العمل والرعاية الاجتماعية في المناطق المستهدفة.

الاستدامة: تم وضع وتنفيذ البرنامج بالاشتراك مع اتحاد المعاقين في لاوس. انخرط وبناء قدرات دوائر العمل والرعاية الاجتماعية وحملات التوعية وتدريب أرباب العمل وتوجيه المعاقين لتسهيل استدامة توظيفهم.

المؤشرات الرئيسية: الاعمال الحرة: حصل 312 شخصا على القروض وشارك 202 شخصا في التدريب الفني كما شارك 97 شخصا في التدريب على تنمية إدارة الاعمال وشارك 236 في التدريب على التعليم المالي. العمل المأجور: تم توظيف 66 شخصا كما شارك 172 من أصحاب العمل اعلانات الوظائف الشاغرة مع اتحاد المعاقين في لاوس.

المدة الزمنية: 42 شهر. | **الجهة المنفذة:** منظمة الإعاقة الدولية واتحاد المعاقين في لاوس.

الجهات المانحة: المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة التعاون البلجيكية والاتحاد الأوروبي.



بعضة تيل سابر / منظمة الإعاقة الدولية

جونسون بوابالي البالغ 50 عاما في المركز التجاري في كاتامبارا، مقاطعة مانكوينو- أوغندا.

